



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المجلس

الدورة الثالثة والخمسون بعد المائة

روما، 30 نوفمبر/تشرين الثاني – 4 ديسمبر/كانون الأول 2015

تقرير الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة للجنة المالية
(روما، 26-27 أكتوبر/تشرين الأول 2015)

موجز

نظرت اللجنة خلال دورتها التاسعة والخمسين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي ("البرنامج")، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 3719



mo908

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

	الصفحات
3.....	مقدمة
4.....	انتخاب نائب الرئيس
4.....	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4.....	خطة البرنامج للإدارة (2016-2018)
6.....	تعيين المراجع الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022
7.....	تحديث بشأن استعراض الإطار المالي
9.....	مسائل أخرى
9.....	طرائق عمل لجنة المالية
9.....	تاريخ ومكان انعقاد الدورة الستين بعد المائة
10.....	وثائق مقدمة للعلم

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها التاسعة والخمسين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Khalid Mehboob، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Antonio Otávio Sá Ricarte (البرازيل)
 - السيد Niu Dun (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Manuel Furtwaengler (ألمانيا)
 - السيد Lupino jr. Lazaro (الفلبين)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس للجنة بأن:
- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُنِّت لتحل محل السيد Matthew Worrell في هذه الدورة؛
 - السيد Crisantos Obama Ondo (غينيا الاستوائية) لم يحضر هذه الدورة؛
 - السيد Manuel Furtwaengler (ألمانيا) عُنِّ ليحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة؛
 - السيد John C.E. Sandy (ترينيداد وتوباغو) لم يحضر هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُنِّت لتحل محل السيدة Natalie Brown في هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة التاسعة والخمسين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الجهات الأعضاء التالية:
- الاتحاد الأوروبي
 - فرنسا

انتخاب نائب الرئيس

6- انتُخبت السيدة Natalie E. Brown (الولايات المتحدة الأمريكية) بالإجماع نائبة للرئيس حتى نهاية الولاية الحالية للجنة.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

خطة البرنامج للإدارة (2016-2018)

7- نظرت اللجنة في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2016-2018 (الوثيقة WFP/EB.2/2015/5-A/1) التي شملت ما يلي: (1) توقّعات بشأن إيرادات قدرها 4.9 مليار دولار أمريكي لعام 2016 تُستخدم كأساس لوضع ميزانية دعم البرامج والإدارة وخطة العمل المؤقتة المحدّدة الأولويات؛ (2) متطلبات تشغيلية قدرها 8.6 مليار دولار أمريكي؛ (3) ميزانية لدعم البرامج والإدارة بمبلغ 290.3 مليون دولار أمريكي؛ (4) مبادرات مؤسسية حاسمة بما قيمته 20 مليون دولار أمريكي، منها 17 مليون دولار أمريكي لإنجاز مبادرة الوفاء بالعرض، و3 ملايين دولار أمريكي للاستثمار في عمليات إعادة الهيكلة وإعادة الموازنة من أجل تحقيق مزيد من الوفورات وزيادة التركيز على المهام على المستوى الميداني، والانتهاء خلال عام 2016 من إجراء دراسة الجدوى لمركز الخدمات العالمي المقترح؛ (5) استخدام الحساب العام لتغطية ما يصل إلى 1 مليون دولار أمريكي من تكاليف إدارة الاستثمارات الداخلية.

8- وهنأت اللجنة الأمانة على جودة الوثيقة والعملية التشاورية غير الرسمية الشاملة التي سبقت الاجتماع. كما شجعت اللجنة الأمانة أيضا على مواصلة استعراض الوثيقة استعراضا نقديا لتقليص حجمها.

9- ولاحظت اللجنة أن ميزانية دعم البرامج والإدارة تمثّل زيادة نسبتها 3 في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام 2015 وأنها تستند إلى مبدأ "العمل في حدود الإمكانيات". وأبلغت اللجنة بأن القلق في حالة تصور افتراضي لا تكفي فيه الإيرادات في عام 2016 لتوليد ما يكفي من تكاليف الدعم غير المباشرة لتغطية الميزانية، يكمن في تحديد ما إذا كان الانخفاض مؤقتا (وتكون الاستجابة المناسبة في هذه الحالة هي اللجوء إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة) أو دائما (ويمكن في هذه الحالة إدارة نفقات دعم البرامج والإدارة عند مستوى أقل من الاعتماد الذي تتم الموافقة عليه لتكاليف دعم البرامج والإدارة نظرا لأن الاعتماد يمثل سقفا في حد ذاته).

10- وفيما يتعلّق بصندوق برنامج رفاه الموظفين، أبلغت اللجنة بأن هذا الصندوق جديد نسبيا، إذ لم يُعتمد إلا في مايو/أيار 2015 خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. ومن المتوقع أن تُقدّم في القريب العاجل اقتراحات مؤكدة لاستخدامه بعد تحديد مبادرات تشمل تحسين البنية الأساسية. ووُضعت في غضون ذلك اللمسات الأخيرة على استراتيجية البرنامج بشأن رفاه الموظفين وجرى الشروع في بعض البرامج الوقائية، مثل حملات التطعيم. وتولى الأولوية

للتصرف حيال أدلة تقييم موظفي البرنامج لعام 2013 ولجمع مزيد من الأفكار بشأن الموظفين الوطنيين الذين يمثلون 82 في المائة من القوة العاملة في البرنامج.

11- ونظرت اللجنة في طلب رفع سقف سلف الخدمات المؤسسية من 70 مليون دولار أمريكي إلى 82 مليون دولار أمريكي لإتاحة ما يصل إلى 40 مليون دولار أمريكي للتحسينات الرأسمالية الميدانية من مرفق الميزنة الرأسمالية. ومع أن اللجنة أيدت الزيادة المقترحة، فقد تساءلت عما إذا كان ذلك يمثل الآن خط أساس أو ما إذا كان يمكن توقع زيادات أخرى في المستقبل. وأبلغت اللجنة بأن مرفق الميزنة الرأسمالية ليس أداة تمويلية ولكنه سقف يتيح للمجلس التنفيذي وسيلة لمراقبة النفقات الأولية التي يُتوقع سدادها في السنوات اللاحقة. وأبلغت اللجنة كذلك بصعوبة التكهن بالمستوى الذي يمكن أن يصل إليه مرفق الميزنة الرأسمالية في المستقبل، وإن كانت هناك بالفعل مجموعة اقتراحات أعدت لتمويل المرفق، وهو ما يمكن أن يقيد سريعا مظروف المرفق نظرا لتباين فترات السداد التي يشملها كل اقتراح.

12- ورحبت اللجنة بالتغيير المقترح في القرار رقم (8) بشأن تحويل المدير التنفيذي سلطة تعديل عنصر دعم البرامج والإدارة في الميزانية تبعا للتغيرات في مستوى الإيرادات المتوقعة بدلا من التغييرات في حجم الاحتياجات التشغيلية، ولاحظت أن أي تغيير من ذلك القبيل، إن حدث، لن يتم إلا في نهاية السنة عندما يزداد التيقن من دقة مستويات التمويل المتوقعة لتلك السنة. وأبلغت اللجنة بأنه سيجري إبلاغ المجلس التنفيذي فورا بأية زيادة من هذا النوع.

13- وطلبت اللجنة مزيدا من المعلومات لدعم قرار اعتماد استخدام الحساب العام لتغطية تكاليف إدارة الاستثمارات بما يصل إلى 1 مليون دولار أمريكي سنويا من إيرادات الفوائد المتجمعة في الحساب العام. وذكرت اللجنة بأن المادة 11-3 من النظام المالي تمكن البرنامج من تحويل عائد الفوائد المحصلة من حافظات استثماراته وحساباته المصرفية وحسابات أسواق المال إلى الحساب العام. وبالرغم من أن معظم التكاليف المرتبطة ارتباطا مباشرا بإدارة استثمارات البرنامج، مثل رسوم وأتعاب مقدمي الخدمات المالية، تُحمّل بالفعل على عائد الاستثمار، فقد وافق المجلس على أن يسدد أيضا في عام 2015⁽¹⁾ المبلغ الذي يتكبده البرنامج، وهو 750 000 دولار أمريكي، للإشراف على حافظة السيولة والإدارة المباشرة للجزء الخاص برأس المال العامل في حافظة السيولة (بسقف يبلغ حاليا 300 مليون دولار أمريكي) من الحساب العام. ولاحظت اللجنة أن الأمانة اقترحت تحديد سقف قدره 1 مليون دولار أمريكي لتلك التكاليف المباشرة، اعتبارا من عام 2016 فصاعدا.

14- وشددت اللجنة على أهمية مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاون الثلاثي. وأبلغت اللجنة بأن البرنامج قد قام بتكريس منسق لشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن شعبة السياسات والبرامج منذ يوليو/تموز 2014. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُدرج هذا العمل ضمن مسؤوليات الوحدات الوظيفية والبرامج على

⁽¹⁾ الفقرة 161 من الوثيقة WFP/EB.2/2014/5-A/1.

مستوى المقر والأقاليم، ومن خلال عمل مركز الامتياز لمكافحة الجوع التابع للبرنامج في البرازيل. وشجعت اللجنة البرنامج على مواصلة تلك الجهود بهمة.

15- ولاحظت اللجنة مطالبة الميزانية بتمويل تعميم التحويلات القائمة على النقد، وأبلغت بأنه تم الاعتماد حتى الآن على الصناديق الاستثنائية المؤسسية للمضي قُدماً في هذا النشاط وكذلك جهود التعميم التدريجي لبعض تكاليف الدعم المتكررة منذ وضع خطة الإدارة (2015-2017). وسلّطت الضوء على الانقسام بين التكاليف المتوقع تكبُّدها لإنشاء المنصّة (والتي تمول تماماً وتشكّل جزءاً من المبادرات المؤسسية الحاسمة لعامي 2015 و2016) وتكاليف عام 2016 غير المدرجة في ميزانية دعم البرامج والإدارة للدعم الجاري التي تتجاوز 11 مليون دولار أمريكي، منها 2.8 مليون دولار أمريكي سيجري توفيرها من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

16- إن اللجنة:

- (أ) هنأت الأمانة على جودة الوثيقة المعروضة والعملية التشاورية المتبعة أثناء إعدادها؛
 (ب) شجعت الأمانة على مواصلة استعراض هيكل خطة الإدارة ومحتواها بغية تقليص حجمها في المستقبل؛
 (ج) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشاريع القرارات الواردة في خطة البرنامج للإدارة (2016-2018).

تعيين المراجع الخارجي للبرنامج للفترة

من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022

17- بالنيابة عن رئيس فريق التقييم المعني باختيار وتعيين المراجع الخارجي للبرنامج، قامت نائبة رئيس المجلس التنفيذي التي شاركت كعضو في الفريق، بإبلاغ أعضاء اللجنة بأن الفريق، وفي أعقاب عملية تنافسية وشفافة، أوصى المجلس التنفيذي بتعيين ديوان المحاسبة الفرنسي مراجعاً خارجياً لحسابات البرنامج لفترة ست سنوات غير قابلة للتجديد، من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022.

18- وأبلغت اللجنة أن الأتعاب البالغة 380 000 دولار أمريكي تشمل جميع تكاليف أداء الوظيفة، بما في ذلك السفر في مهام رسمية، وأن أحد مراجعي الحسابات المقيمين التابعين لديوان المحاسبة الفرنسي سيتخذ من مقر البرنامج مركزاً لعمله. ولاحظت اللجنة أن أية زيادة في الأتعاب تقتضي موافقة مسبقة من المجلس التنفيذي، بعد تقديم مبررات مفصلة من المراجع الخارجي.

19- إن اللجنة :

- (أ) لاحظت أن عملية الاختيار أجريت على أساس عملية تقديم عطاءات تنافسية بقيادة فريق تقييم يتألف من هيئة مكتب عام 2015، وبدعم من لجنة مراجعة الحسابات ومن مجموعة فنية مكونة من أعضاء أمانة البرنامج؛
- (ب) اعتبرت أن عملية اختيار المراجع الخارجي للبرنامج، على النحو الوارد في الوثيقة، تتسق مع العملية التي وافق عليها المجلس التنفيذي؛
- (ج) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تعيين ديوان المحاسبة الفرنسي مراجعاً خارجياً لحسابات البرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022.

تحديث بشأن استعراض الإطار المالي

20- تلقت اللجنة مقدمة قصيرة شملت سياق استعراض الإطار المالي وأهدافه ومسارات العمل الثلاثة التي تحظى بالأولوية، وهي: التخطيط القائم على الموارد؛ والتمويل بالسلف الكلية؛ والميزنة من أجل تحقيق الفعالية التشغيلية. كما قُدم للجنة عرض مقتضب عن سياق استعراض المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة وحدّه الأدنى.

الجزء الأول: نظرة عامة على استعراض الإطار المالي

21- رحبت اللجنة بالتقرير المرحلي بشأن استعراض الإطار المالي وبالالتزام الأمانة بإبقاء الأعضاء على علم بالمستجدات من خلال مشاورات غير رسمية واجتماعات ثنائية.

22- ولاحظت اللجنة أن التخطيط القائم على الموارد ينبغي ألا يحل محل التقدير الدوري للاحتياجات، وحصلت على تأكيدات مفادها أن تقديرات الاحتياجات ستستمر كأساس للتخطيط وأن الأمانة تستكشف سبل تعظيم التوعية من خلال هيكل تخطيط مزدوج يجمع بين الميزنة القائمة على الاحتياجات والتخطيط القائم على الموارد.

23- واستفسرت اللجنة عن البلدان التجريبية للتمويل بالسلف الكلية وعن الأساس الذي تستند إليه ميزانيته التي تتراوح بين 150 و200 مليون دولار أمريكي. وأبلغت بأنه تم تحديد ثمانية بلدان تجريبية لأغراض لمساري التخطيط القائم على الموارد والتمويل بالسلف الكلية، وهي: غواتيمالا، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وباكستان، والسودان، وزمبابوي؛ وأن البلدان التجريبية جميعها ستستخدم أيضاً لتطوير نهج التخطيط القائم على الموارد؛ وأنه استناداً إلى ذلك، سيُضطلع بتحليل للمخاطر لكل بلد لتحديد قيمة سلفة التمويل بالسلف الكلية التي سيحصل عليها ذلك البلد، إن وُجدت.

24- وناقشت اللجنة الإمكانيات التي ينطوي عليها مسار عمل الميزنة من أجل تحقيق الفعالية التشغيلية من حيث توفير مزيد من المرونة ودعم للأداء. وأبلغت بأن مقترحات الميزنة من أجل تحقيق الفعالية التشغيلية ستكون متوائمة مع توصيات التقييم من خلال أمور من قبيل تحسين الموازنة بين تخصيص الموارد وبين الحاصل، ووضع نظريات التغيير بالاقتران مع استكمال الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية القادمين.

25- وأبلغت اللجنة، رداً على استفسار طرحته، أن هناك روابط قوية بين مبادرتي استعراض الإطار المالي والخطط الاستراتيجية القطرية، وأن التعامل مع المبادرتين يتم على أساس منسق، بما يشمل بعض البلدان التجريبية المشتركة بينهما. كما أبلغت اللجنة أن الهياكل المقترحة للميزنة من أجل الفعالية التشغيلية، كحد أدنى، ستكون متوائمة مع الخطط الاستراتيجية القطرية نظراً لأن البنيا المالية للبرنامج يجب أن يدعم تصميم البرامج المقبلة. بيد أن مقترحات الميزنة من أجل تحقيق الفعالية التشغيلية، في الوقت نفسه، لن تكون مرهونة بالموافقة على مقترحات الخطط الاستراتيجية القطرية، بحيث يمكنها أن تؤدي إلى تحسين الفعالية التشغيلية حتى وإن نُفذت بصورة مستقلة.

الجزء الثاني: استعراض المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة

26- أبدت اللجنة دعمها للمقترحات الخاصة بزيادة المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة من أربعة أشهر إلى خمسة أشهر، وبوضع حد أدنى للحساب. كما رحبت اللجنة بالجهود الرامية إلى تعظيم القيمة التي يوفرها الحساب، وبخطة الأمانة لاستكشاف ما إذا كان الحساب يمكن أن يُستخدم بصورة أعم لإدارة المخاطر المالية الأخرى، كمخاطر التمويل بالسلف على سبيل المثال.

27- واستفسرت اللجنة عن العلاقة بين المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة وأي تنقيح لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة، وأبلغت بأن مستوى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والمستوى المستهدف سيبقيان يؤثران على معدل تكاليف الدعم غير المباشرة، بموجب المنهجية المعتمدة.

28- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت وثيقة "تحديث بشأن استعراض الإطار المالي"، ورحبت بها، بما في ذلك الجدول الزمني المقترح وتقديرات التكاليف لعامي 2015 و2016؛
- (ب) دعمت نتائج استعراض المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة؛
- (ج) أخذت علماً بعزم الأمانة بزيادة المستوى المستهدف لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى خمسة أشهر من النفقات، ووضع حد أدنى له يعادل شهرين من النفقات ويقتصر استخدامه على حالات العجز المستمر بين نفقات دعم البرامج والإدارة وإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة؛
- (د) أعربت عن تطلعها لتلقي تحديثات دورية بشأن استعراض الإطار المالي في دوراتها المقبلة.

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

29- أشارت اللجنة إلى مناقشتها السابقة حول معايير تقديم وثائق المجلس التنفيذي إلى لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبغية مواصلة هذه المناقشات مع مناقشات الهيئات المعنية، طلبت اللجنة إلى رئيسها بأن يستكشف مع الأمانة سبل السير قدما في هذه الاتجاه ويقدم لها تقريرا حول هذه المسألة.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الستين بعد المائة

30- أُبلغت اللجنة بأنه تقرر أن تنعقد دورتها الستون بعد المائة في روما في الفترة من 2 إلى 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

وثائق مقدمة للعلم

- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2015 إلى يونيو/حزيران 2016